

المجلة الثقافية للائحة القومي العربي... عدد 1
تشرين الأول 2017

- العلاقة بين الوطني والقومي والأممي/ من أوراق الراحل ناجي علوش
- النزعة القومية ما بين العرب والأكراد/ إبراهيم علوش
- منبر حر: علينا كتابة «رأس المال» العربي/ توفيق شومر
- شخصية العدد: المُحرر سيمون بوليفار/ نسرین عصام الصغير
- الصفحة الثقافية: مسرح جواد الأسدي/ طالب جميل
- قصيدة العدد: أمل دنقل، لا تصالح/ إعداد معاوية موسى
- كاريكاتور العدد

العلاقة بين الوطني والقومي والأممي

من أوراق المفكر والمناضل القومي الراحل ناجي علوش

(المادة لا يوجد عليها تاريخ، ولكن نستشف منها أنها كُتبت عام 1990)

أولاً: مدخل – تعريفات

ما هي العلاقة بين الوطني والقومي والأممي؟

إنّ تحديد العلاقة يقتضي تحديد معنى كل من هذه المصطلحات الثلاثة:

1 – الوطني:

نسبة إلى الوطن، وهو "البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي يجبها ويعمل فيها الشعب". والوطن بهذا المعنى "ظاهرة اجتماعية معقدة، تشمل محصلة جوانب متنوعة من حياة المجتمع ونشاطه: العلاقة الاجتماعية، ومنظومة العلاقات والمنظمات السياسية، وأشكال وأنماط الثقافة الشائعة في المجتمع، والقيم الروحية التي اعتادت عليها الجماهير الشعبية، ولذلك فإنّ من مواصفات الوطن الأرض ولغة الشعب" (معجم الشيوعية العلمية، دار التقدم، موسكو 1985، ص 454).

والوطن تمتد جذوره "إلى الماضي السحيق، إلى نظام المشاعية البدائية، حينما اتّحد الناس للمرة الأولى في جماعات متميزة مستقرة نسبياً (القبيلة، الفخذ) على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وروابط الدم والقربى والسكن المشترك على أرض معينة، وتكوّن الوطن بشكله الناجز عندما جرى تقسيم العمل وظهرت الطبقات ونشأت الدولة، وغدا مفهوم الوطن مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "كيان الدولة"، ثم بمفهوم "الأمة". وعليه فإنّ الأوطان المعاصرة هي في العادة دولٌ قومية" (المرجع السابق).

أما "الوطنية (Patriotism من اللاتينية Patris، وطن) هي مبدأ يعبر عن حب المرء لوطنه، وعن استعداده لخدمته مصالحه. والوطنية من أهمّ المشاعر التي رسّختها مئات وآلاف السنين من انعزال الأوطان – بحسب لينين – "إنها انشداد المرء الطبيعي نحو مسقط رأسه، نحو اللغة الأمّ والتقاليد الوطنية، واهتمامه بمصير البلاد التي ترتبط حياته كلها بها" (المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو 1986، ص 543).

وهكذا، فالوطن هو هذه العلاقة التاريخية بين الأرض والشعب، وما نشأ عنها من مفاهيم وعلاقات سياسية، وارتباط مادي ومعنوي.

لمتابعنا انظر موقع لائحة القومي العربي:

www.qawmi.com

وصفحة (لائحة القومي العربي) على فيسبوك
روابط صديفة:

موقع الصوت العربي الحر

www.freearabvoice.org

راسلنا على:

arab.nationalist.moderator@gmail.com

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

ولقد تطوّر مفهوم الوطن، وبالتالي الوطنية عبر العصور، وأخذ شكله المعاصر مع نشوء الدولة القومية والأمة بمعناها الحديث.

وتعبر كلمة وطني عمّا تزخر به كلمة وطنية.

2 – القومي:

نسبةً إلى القوم، واستُخدمت في العربية للنسبة إلى الأمة.

والقومية هي:

أ – شعور وأيديولوجية الارتباط بالأمة ومصالحها.

ب – نظرية في أن الدولة (وربما أية دولة) يجب أن تؤسّس في أمة، وفي أن الأمة يجب أن تتشكّل في دولة (Roger Scruton: A Dictionary of Political Thought, Pan Books, 1983, p. 347)

ولما كانت الأمة جماعة من الناس تكوّنت تاريخياً، وأن من عوامل تكوين الأمم الأرض واللغة والمصالح الاقتصادية والتاريخ المشترك، فإن كلمة قومي تعود إلى العلاقة بين الأرض والشعب، وما ينتج عن ذلك من تطور سياسي واجتماعي أيضاً.

3 – الأممي:

وهي ذات معنيين، الأول، عام، ويعني:

أ – سلوك أو مبادئ أو مصالح أو وجهات نظر أممية.

ب – سياسة تعاون بين الأمم، وخاصة تطوير علاقات سياسية واقتصادية أممية حميمة، أو موقفاً أو إيماناً يشجع مثل هذه السياسة (Webster's Seventh New Collegiate Dictionary, p. 442)

والمعنى الثاني، ويعني:

”إن النشاط السياسي يجب أن يحدد أهدافه لا في حدود دستور أمة معينة أو تاريخها أو جغرافيتها، ولكن بلغة الشرط الإنساني الكوني... وتتضمن أمثلة العقائد الأممية الماركسية (بصيغتها الكلاسيكية) التي تصورت كل النشاط السياسي بلغة النضال الطبقي الأممي (أنظر الاشتراكية الأممية)، كما تتضمن نظرية ”كانط“ الذي رأى هدف السياسة على أنه إلغاء التشريعات القومية، وتبني نظام واحد من القوانين المحددة موضوعياً، والقابلة للتطبيق على نطاق عام. وتتضمن أيضاً التصور الأوروسطي عن القانون الطبيعي الذي ربط نظرية أممية عن الشرط الإنساني، بالدفاع عن التشريع الأممي للكنيسة“ (Roger Scruton: A Dictionary of Political Thought, Pan Books, 1983, p. 233).

”والأممية (البروليتارية أو الاشتراكية) واحدة من أهم مبادئ أيديولوجية وسياسة الطبقة العاملة والأحزاب الماركسية-اللينينية. وهي تتعكس في تضامن الطبقة العاملة، وطليعتها الشيوعية، وكادحي كل الأمم، في وحدة أفعالهم، والتنسيق بينهم، ومساعدة بعضهم البعض، ودعم أحدهم للآخر...” وبعبارة أخرى: إنها تفترض الوحدة العضوية بين مهام الكادحين الوطنية والأممية“ (المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو 1986، ص 60-9=61).

وبرغم محاولات التعريف هذه يبقى التحديد عاماً. فهل يعني الأممي تجاوز القومي؟ أم أنه يعني التفاعل بين الأمم؟ هل يعني العلاقات ما فوق القومية، وعبر القومية، أم يعني التكامل مع استمرار ”التمايز“؟

لنعترف أنّ استخدام كلمة أممي كان واسعاً، وأنه عنى ما فوق قومي، وعبر قومي، فيما عنى، وهو ما تجسّد في تكوين حزب شيوعي أممي، يضم أعضاء قوميات مختلفة، كما هي حال الحزب الشيوعي السوفياتي، منذ تأسيسه، حتى الآن.



ثانياً: في علاقة الوطني بالقومي

تدلّ التعريفات المعجمية أنّ الوطني والقومي يرتبطان بقضية واحدة هي قضية الأمة (الشعب والأرض). وقد أشار أكثر من مرجع إلى هذه العلاقة.

يقول روجر سكروتن: «وعلى كل حال، إنّ كلاً من «القومية» و«الوطنية» يُستخدمان استخداماً فضفاضاً، وكما حددا في هذا المعجم، فإنهما منسجمان بوضوح» (Roger Scruton: A Dictionary of Political Thought, Pan Books 1983).

ويقول مرجع آخر: «وعدت للوطنية أهمية خاصة في فترة تكوّن الأمة، إذ أصبحت راية للنضال ضد التشتت الإقطاعي والاضطهاد القومي» (معجم الشبوعية العلمية، دار التقدم، موسكو 1985، ص 455-456).

وما دامت القومية والوطنية تتعلقان بموضوع واحد، فمن أين جاءتنا هذه الثنائية؟

علينا أن نعرّف أن هذه الإشكالية خاصّة بنا، وأنها تتعلق بإشكالية القطري والقومي في الوطن العربي. فالعرب أمة،

وهو أمرٌ مجمّع عليه، لأنّ كل عوامل الأمة تتوفر فيهم، حسب كل المفاهيم، ولكنّ العرب قُسموا، وقامت دول على أساس خرائط استعمارية، سواء قبل الاستقلال أو بعده، ونشأت الدولة القطرية، وقام من يدافع عن هذه الحدود القطرية، فماذا سُميت؟ لقد سُميت الحدود الوطنية، لأنّ هناك قوى حاكمة تعتبرها حدود وطنها. ولأنّ هناك شرائح وفتات لها مصالح بالدفاع عن هذه الحدود، ولأنّ القوى التي رسمتها تريدها أن تصبح حدوداً وطنية.

وكان طبيعياً أن يظهر من ينظر لهذه الكيانات، فاعتبر حدود الأقطار حدود أوطان، واعتبر سكان هذه الأقطار أمماً، فدرج استخدام كلمة الأمة التونسية أو الجزائرية أو ... إلخ...

وحاول المنظرّون المتكيفون مع الوجود القطري أن يرفعوا مستوى القطري إلى مستوى القومي، فسموا القطري وطنياً، وتركوا القومي على حاله، حتى لا يدخلوا في تناقضٍ سافرٍ مع قضية وجود الأمة العربية.

وهكذا استخدمت كلمة وطني بدلاً من كلمة قُطري.

إنّ هذا يعني أن خريطة الاحتلال صارت وطناً، وأنها ليست متعارضة مع الخريطة التاريخية، وهي الخريطة القومية التي تكونت مع تكوّن الأمة.

إنّ هذا يضيف على الواقع القطري الذي نشأ بقرار إمبريالي، وعلى أساس المصالح القطرية التي تراكمت، نتيجة تقسيم الوطن، وتجزئة الأمة، وارتباط شرائح محلية بقوى أجنبية، طابعاً وطنياً.

وهكذا، فبدلاً من أن يعتبر القطري مضاداً للقومي، صار القطري، في نظر أحزاب وقوى واتجاهات، وطنياً. وأخذ الحديث يدور حول العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي.

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

إن الفطري، ما دام يعني خريطة احتلال، وحدود تجزئة، فهو مضاد للقومي، وهو بالتالي مضاد للوطني. لأن الوطني، بالمفهوم الحديث، ليس متناقضاً مع القومي، كما بيننا، وكما تبين ذلك المراجع العلمية المختلفة.

لقد آن لنا أن نكشف هذه المغالطة. لأن استمرار قبولها يكرّس في الوعي قبول "الفطري" على أنه وطني، واعتبار الوطني غير القومي مختلفاً عنه.

ثم أن استمرار قبول هذه المغالطة لا ينسجم مع المعرفة العلمية، ويدخل إلى المعارف السياسية "مصطلحات" تتناقض مع العلم، ومع المصالح القومية، ويثير بلابل معرفية، وخاصة عند الناشئة، وتزيد إشكالات التفاهم والتعاون بين القوى الوطنية المناضلة.

وعليه، فإن كلمتي قومي ووطني تترادفان وتتكاملان. فحدود الأمة حدود الوطن. والوطنية، التي هي تعبير عن علاقة الشعب بالأرض، وحبها ودفاعه عنها، لا تتناقض مع القومية التي تعبّر عن علاقة تاريخية بين الأرض والشعب أنتجت: أمة، أرضاً، لغةً، تاريخاً، مصالح مشتركة، وثقافة مشتركة.

ولما كان تقسيم الأمة عملاً معادياً للوطنية، بحسب كل المفاهيم، حتى لو ورّعت الأرض على مشايخ عرب، أو تجار عرب، أو فلاحين عرب، أو عمال عرب، فإن الفطري، من حيث هو خريطة استعمارية، وحدود تجزئ الوطن والأمة، ومصالح تتناقض مع المصالح القومية، ليس وطنياً بأية حال.

والنضال داخل كل قطر، يكون وطنياً، بمقدار ما يكون ضد هذه الخرائط، والمصالح، أي في سبيل الوحدة، ومحاربة التسلط الإمبريالي والفطري المعادي، ويكون معادياً للقومية، بمقدار ما يدافع عن هذه الحدود والمصالح لمصلحة قوى التجزئة، وكل القوى التي تسهم في انتهاك السيادة القومية، أو اغتصاب أرض الوطن، أو فرض أي شكل من التبعية.

ونحن مطالبون بإظهار علاقة الوطني بالقومي، لأن الدفاع عن الوطن وطنية، والدفاع عن جزء منه كفلسطين وطنية، والدفاع عن مصالح قومية، توصف بأنها وطنية، دون ابتعاد عن المنطق والعلم.

وحين تقوم وحدات سياسية تضم عدة قوميات، مثل الاتحاد السوفياتي أو مثل الاتحاد الأوروبي، فيمكن أن تنشأ مشاعر ومواقف ومصالح وطنية أوسع من قومية واحدة، وهذا ما أشارت له المراجع السوفياتية منذ قيام الاتحاد السوفياتي (معجم الشيوعية العلمية، دار التقدم، موسكو 1985، ص 454-457)، إلا أن هذه الحالة الجديدة لا تلغي القوميات، كما أثبتت التجربة السوفياتية عينها، ولا تجعل الفطري وطنياً، ومحاربة وجود الأمة وطنية.

ثالثاً: علاقة القومي بالأممي

إذا كان القومي يتعلق بأمة، فإن الأممي يتعلق بمجموعة أمم. القومي يرتبط بوحدة الأمة، والدفاع عن مصالحها، فما الذي يعنيه الأممي؟ إنه يعني المشاعر والمواقف والمصالح التي ترتبط بعدة أمم، أو بالأمم جميعاً.

والتسمية دقيقة لأنها تشير إلى وجود الأمم، لا إلى زوالها، لأنها لو كانت تعني العلاقات الإنسانية، أو المشاعر الكونية، لما احتاجت إلى هذه التسمية. كما أننا لسنا بحاجة إلى استخدام كلمة دولي إذا لم نكن نقصد الإشارة إلى وجود علاقات بين الدول، ولو كنا نقصد علاقات عالمية، لا تعنى بالدول، لبحثنا عن تسمية أخرى.

استخدام كلمة أممي الآن خلق التباساً، فقد عنى عند بعض الاتجاهات تجاوز الأمم والقناعة ببناء علاقات سياسية واجتماعية تتعدى وجود أمم وقوميات، مثل بناء حزب واحد، من قوميات مختلفة، وحتى متصارعة، وبناء دولة مركزية لعدة أمم، كما هي حال الاتحاد السوفياتي، برغم وجود حكومات وأقاليم ذات حكم ذاتي، ومناطق ذات حكم ذاتي، ضمن إطار هذه الدولة.

وفي ميدان النظرة الأممية هناك اتجاهات، يمكن أن نعدّد منها:

1 – الاتجاه الذي يدعو إلى الدولة العالمية cosmopolitanism التي تتبّعها كل الكائنات الإنسانية، أو المخلوقات الطبيعية بالضرورة، والتي يجب أن يحاولوا تحقيقها بأعمالهم، بغض النظر عن الظروف المحلية التي يمكن أن تفرّقهم (القديس أوغوستين 354-430 م) عن حكومة عالمية دينية، وتصور دانتلي (1265-1321م) عن الإمبراطورية العالمية. ويمثل كانط (1724 – 1804 م) أكبر دُعائها في العصور الحديثة، إذ دعا إلى حكومة عالمية، من أجل سلام دائم (المصدر السابق، ص 100-99).

ويتعرّض مفهوم "العدمية القومية" لهجوم من القوميّين، لأنهم يرون فيه تهديماً لبُنَى الأمة، ومن الأممين البروليتاريين، لأنهم يرون فيه مفهوماً برجوازيّاً. وتروّج لهذا المفهوم الآن الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للسيطرة على العالم، من خلال تكوين نخبة سياسية اجتماعية ثقافية، لها قيم واحدة وذوق واحد ومصالح واحدة.

2- الاتجاه الذي يدعو إلى "الأممية البروليتارية"، أو "الأممية الاشتراكية" وهو الاتجاه الذي ينطلق من الحقائق التالية:
أ – إن البرجوازية "تجنّح الكرة الأرضية بأسرها، تحثها الحاجة إلى الأسواق الجديدة دائماً". "وتضفي البرجوازية، باستثمار السوق العالمية صفة كوسموبوليتية على إنتاج سائر البلدان واستهلاكها" (البيان الشيوعي، دار دمشق 1965، ص 17).

وفي ظل هذه الظروف، واكب "العمل الصناعي الحديث، أي العبودية الحديثة، رأس المال". ولما كانت هذه العبودية "هي نفسها في انكلترا وفرنسا، في أميركا وألمانيا"، فقد جرّدت العامل من كل صبغة قومية (المصدر السابق، ص 46).

ب – إن وحدة العبودية لرأس المال، تقتضي وحدة الطبقة العاملة في كل الأقطار من أجل هزيمة الرأسمالية. ولهذا رفع ماركس وإنجلز شعار: "يا عمال العالم اتّحدوا". ويشير البيان الشيوعي في ديباجته إلى أن شيوعيين من مختلف القوميات اجتمعوا ووضعوا البيان (المصدر السابق، ص 29).

وانطلقت، ضمن هذا الإطار، صيحة: "ليس للعمال وطن"؛ لأن الرأسماليين يضطهدون العمال من كل القوميات، ولأن مصالح رأس المال واحدة، ولأن مصالح الطبقة العاملة واحدة بالتالي.

ولكن أية وحدة؟ هل هي وحدة ما فوق قومية؟ هل هذه الوحدة تتطلب تجاوز القوميات كلياً في التنظيم والإدارة وبناء الدولة؟

لقد قامت تجربة، بعد قيام ثورة أكتوبر، حاولت أن تجسد آراء ماركس وإنجلز، وأن تأخذ بالاعتبار الواقع القومي، فنشأت الدولة السوفياتية المركزية متعددة القوميات باسم الأممية البروليتارية، وأعلن حلّ المسألة القومية حلاً اشتراكياً (معجم الشيوعية العلمية، دار التقدم، موسكو 1986، ص 67-55).

ولكن هذه التجربة هاجمتها القوى القومية، بمعظم اتجاهاتها، كما هاجمتها الرأسمالية العالمية، وهي الآن تحتاج إلى عملية تقويم، بعدما كشف الواقع السوفياتي عن نهضة المشاكل القومية من جديد، برغم مرور ثلاثة وسبعين عاماً على ثورة أكتوبر، والحل اللينيني للمسألة القومية.

واليوم تتجه أوروبا، في ظل الرأسمالية، إلى الوحدة الاقتصادية، ومن ثم السياسية، فماذا نسمي نموذج العلاقات الجديدة؟ إنها درجة من التفاعل التوحيدي، بين أمم تجاورت وتحاربت، وتحكمها حتى الآن الطبقة الرأسمالية. وتتحقق هذه الوحدة في وقتٍ تتعرض فيه تجربة الاتحاد السوفياتي وعلاقاته الأممية لأزمة، فكيف سيكون تأثير ذلك في البلدان النامية التي تتعرض تحت ضغط رأس المال العالمي إلى التمزّق، ومنها الوطن العربي؟ وما هو مستقبل الأممية البروليتارية؟ وما هو مستقبل وحدة الأمم في ظل الرأسمالية؟ وما هو مستقبل الأمم ككل على ضوء التطورات الجارية؟

هذا ما سنحاول الاجابة عليه في قسم لاحقٍ من هذه العجالة.

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

٣ - الاتجاه الذي يدعو إلى دولة دينية، أي الاتجاه الذي يدعو لقيام الدولة على أساس ديني. فالمسلمون أمة، ووطن المسلم حيث تقوم الشريعة، والدولة الإسلامية، مثل أية دولة دينية، لا تعترف بالقوميات (ناجي علوش، القومية العربية والإسلام السياسي، مجلة اليسار، العدد الخامس).
إن هذا الاتجاه من التدين السياسي عامة، والإسلامي السياسي خاصة، معادٍ للقومية عامة، وللقومية العربية خاصة.

إن هذه الاتجاهات الثلاثة، يدفع كلٌ منها إلى تجاوز القومية، بطريقته، ولخدمة أهدافه... وفي الوقت الذي يضعف فيه اتجاه الأممية البروليتارية مؤقتاً، فإن اتجاه التدويل الرأسمالي يتسع، بفضل الثورة التكنولوجية، وينتشر في ظل التدويل الديني.

فما علاقة القومي بالأممي بعد ذلك؟

إن القومي يتعلق ببناء الأمة، وحدتها، الدفاع عن مصالحها، وإبراز مقوماتها، وهو يرتبط بعملية تطور تاريخية، تتكون عبر القرون. أما الأممي، فيتعلق بتطور العلاقات بين الأمم. والاتجاهان، أي اتجاه الأمة للدفاع عن وحدتها وإبراز مقوماتها إلخ...، واتجاه التفاعل بين الأمم، موجودان في كل أمة، لأن كل أمة تحتاج إلى كلٍ منهما. ولكن آلية الدفاع والتفاعل مرتبطة بمجموعة عوامل، ومن ذلك:

١ - إن الأمة، وهي تناضل لتحقيق وحدتها أكثر حاجة للتشديد على إبراز مقوماتها، والدفاع عن مصالحها، منها عندما تكون موحدة وقادرة على إثبات وجودها.

٢ - إن الأمة التي تتعرض للاحتلال، ولقهر الإرادة، وانتهاك السيادة، تنتشد في إظهار تماسكها، وتعتمد إبراز مظاهر قوّدها، أكثر كثيراً من الأمة الحرّة، غير المهتدة بالاحتلال.

٣ - إن الأمة التي تنتصر وتزدهر، وتسيطر على أممٍ أخرى، تفرض أسلوب تفاعل قمعيّاً (قمعي)، يولد تناقضاً وتضاداً أكثر مما يولد علاقات طبيعية.

٤ - إن الأمة الحرّة، التي تتعاون تعاوناً حراً، هي وحدها القادرة على إقامة علاقات طبيعية مع غيرها من الأمم.

وتتعرّز العلاقات الأممية بمقدار ما تعيش الأمم حياتها الطبيعية وتتوافر فيها أجواء الديمقراطية. فهل يمكن أن تتحقق مثل هذه الديمقراطية في ظلّ الرأسمالية؟

لقد أبان لينين أن تطور العلاقات القومية في ظل الرأسمالية يحكمه اتجاهان تاريخيان أساسيان، «أولهما استيقاظ وتطور الحياة القومية والحركات القومية، وبناء الدولة القومية»، وهو ما كان سائداً في بداية تطور الرأسمالية، وثانيهما «اتساع العلاقات بين الأمم، وتحطم الحواجز القومية، واصطبغ الحياة الاجتماعية بالصبغة العالمية. وهو الاتجاه السائد في عهد الإمبريالية» (المرجع السابق، ص ٣١٢).

لقد ظلّ هذان الاتجاهان سائدين حتى الآن. فقد استمر استيقاظ الحركات القومية، وبناء الدولة القومية، بمقاومة الاحتلال، ومحاربة التجزئة، واستكمال الحرية القومية، وهو ما نشهده بتوحيد ألمانيا، واستمرار النضال لوحدة كوريا، وبقظة الحركات القومية في الاتحاد السوفياتي، وانتشار العديد من الحركات القومية في أوروبا.

ومن جهة أخرى، فإن الرأسمالية اليوم تعمل على تدمير الحواجز بين الأمم بتبني نمطين: أولهما كوزموبوليتي، ما فوق قومي، يحاول أن يحوّج كل القوميات، وثانيهما إثني، قبلي، مذهبي، ينحو نحو ما هو ما «تحت قومي». إن الرأسمالية تواصل عملية رسملة العالم كله: الخامات، السلع، القيم، إلخ... وهي في ذلك تحاول أن تدمر كل البنى القومية.

فأين القومي والأممي من ذلك كله؟

رابعاً: خلاصات

إننا ونحن ندعو إلى دراسة ذلك كله بروية، إذ لا فكر بلا مصطلحات، ولا وضوح بلا تحديد، ولا فلسفة بلا معرفة، نرى ضرورة التشديد على ما يلي:

أولاً: إن القومي والوطني مترادفان، مهما جرت محاولات التفريق بينهما، أو إثارة خلافات حول معنييهما. وينشأ تفاوتٌ بينهما، حين تقوم حالة وطنية تشمل أكثر من أمة، وهو ما يمكن أن يُسمى «الوطنية الأممية»، أو الوطنية المرتبطة بالدولة متعددة القوميات.

ثانياً: إنَّ القُطري ليس وطنياً، ما دام يعني الدفاع عن التجزئة، وهو بالتالي ليس قومياً.

ثالثاً: إن القومي ليس نقيض الأممي، ما دام يعبر عن مقومات الأمة، ويدافع عن وجودها وحريتها. ولكنه يتناقض مع الأممي عندما يصبح انغلاقاً وتحجراً وتوقفاً على الذات. وإن الأممي لا يناقض القومي ما دام يعبر عن العلاقات الطبيعية بين الأمم، والتطور الحر بينها، فإذا تعدى ذلك تحول إلى عدوان.

رابعاً: إن التدويل الديني بالدعوة إلى قيام الدولة الدينية يتجاهل حدود التفاعل الطبيعي بين الأمم، ويحاول فرض «أممية محدودة»، تشمل حدود الأمة التي ينبئ أهلها ديناً معيناً، ولا يرى دعائه مانعاً من فرض امبراطوريتهم بالقوة، وبالتالي فإن هذا التدويل ليس أممية، لأنه يسقط الأمم، ويتعامل مع المؤمنين. خامساً: إن التدويل الرأسمالي يحاول أن يسقط الأمم أيضاً، وأن يقيم عالماً تحكمه الشركات العملاقة، لمصلحة رأس المال وقيمه.

وبعد ذلك، أين نقف نحن القوميين العرب من القومي والأممي؟

إن الأمة العربية أمة محتلة مجزأة، مهددة بالمزيد من الاحتلال والتمزيق، تابعة، وشبه تابعة، ومهددة بالمزيد من التبعية، وبالتالي، فإن الأمة العربية بحاجة إلى ما يلي:
- أولاً: العمل لتحقيق وحدتها والدفاع عن مصالحها، وإبراز مقومات وجودها، وهذا لا يحققه إلا مشروعها القومي الخاص، المعتمد على أوسع جماهيرها العاملة والكادحة.

- ثانياً: محاربة التقهيرات الطائفي والقبلي والقُطري من جهة، والتدويل الرأسمالي والديني والكوزموبوليتي، من جهة أخرى.

- ثالثاً: إن ما تقدم، سيفرض خياره الأممي، عبر علاقات وطيدة مع الشعوب الصديقة، وتفاعل صادق فعال مع الحركات والقوى والاتجاهات القومية والديموقراطية والثورية المعادية للاحتلال والعنصرية لدى الأمم الأخرى.

إن ما هو قومي بالنسبة للعرب، ضروري لحياتهم ووجودهم مطلقاً، ولكنه في هذا العالم المتداخل مرتبط بخط أممي جديد، يقوم على التفاعل الحر المعادي للإمبريالية والعنصرية والتقهيرات والشرذمة.

لقد ساد في الماضي التباسٌ فيما يتعلق بالعلاقة بين القومي والأممي، ويعود هذا الالتباس إلى ما يلي:

- 1 - اعتقاد خط رئيس في الحركة الشيوعية بأن القومية وُلدت مع الرأسمالية، وبالتالي فإنها ستدفن معها، وبرغم محاولات تبيان أن الأمم تكونت تاريخياً، وقبل الرأسمالية، فإن هذا الخط ظل سائداً.
- 2 - تغليب وحدة الطبقات العاملة في الأمم المختلفة، وبالتالي العامل الأممي، على العامل القومي، حتى عندما لا تكون هذه الأمة أو تلك قد حققت شروط وحدتها واندماجها، فصارَ عامل وحدتها الأممية أقوى من عامل تكاملها القومي.
- 3 - صراع القوى القومية فيما بينها الذي يرى أولوية الوحدة مع الخطوط الأممية والدولية.
- 4 - صراع القوى المتخلفة المنغلقة مع الانفتاح والتفاعل الأممي.

ولا يزال هذا الالتباس قائماً، لأنَّ الأمة العربية لم تحقق وحدتها، ولأنَّ خطوط التدويل الديني والرأسمالي لا تزال تحاول طمس القضية القومية.

ولذلك، فإننا ونحن نشدد على أهمية العامل القومي وضرورته، يجب أن نحدد طريق التفاعل الأممي الصحيح الذي يسمح للأمم أن تحقق أهدافها القومية ضمن عامل التفاعل الحر بين قوميات.

النزعة القومية ما بين العرب والأكراد

إبراهيم علوش



كثيراً ما يُرمى الفكر القومي العربي بأنه فكر "عنصري"، بحسب زعم بعض الناقلين عليه من التيارات الأيديولوجية الأخرى، الذين يصرون عنوةً، من دون الاستناد لأية مراجعة جادة لأعلام ذلك الفكر وكتابه، أن "القومية العربية تقوم على الانتساب السلالي إلى العرق العربي"، وأنها تنظر "لأفضلية العرق العربي عما سواه"، وأنها تخالف، بالتالي، أي نزعة أممية أو إنسانية أو ديموقراطية، وأنها أقرب للجاهلية عند بعض الإسلاميين، وأقرب للنازية عند بعض اليساريين والليبراليين، فهي تمثل عندهم إذن نقيضاً لروح العصر، أو لروح الإيمان!

ومع أننا أكثرنا من استخدام كلمة "بعض" هنا لتجنب طلاء التعميمات المطلقة على الحائط بفرشاة عريضة، فإن الواقع يبقى أن رمي القومية العربية بأكذوبة الاستناد إلى الفكرة العرقية أو السلالية، أسوةً بالمدارس القومية الأوروبية، يبقى افتراءً وتضليلاً واسع الانتشار، وهو افتراءً وتضليل متعمد سياسياً وجاهل معرفياً؛ أما أنه متعمد سياسياً، فلأنه تشويه وشيطنة ثمة من يستفيد منهما سياسياً بشكل مباشر في السعي لإضعاف القومية العربية ومحاصرتها، أما أنه جاهل معرفياً، فلأنه لا يوجد أي مفكر قومي عربي رئيسي، من أي تيار قومي عربي رئيسي، من ساطع الحصري إلى عصمت سيف الدولة إلى ميشيل عفلق إلى إلياس فرح إلى عبدالله الريماني إلى ياسين الحافظ إلى ناجي علوش، وغيرهم عشرات، يمكن أن تجد له ما يدل على اعتبار "العرق" أو "السلالة" عاملاً من عوامل تشكّل الأمة.

وبإمكان من يرغب بدراسة عوامل تشكّل الأمة عند المفكرين القوميين العرب أن يراجع كتاب "أسس الفكر القومي العربي" (دار فضاءات، عمان، 2012)، وسيجد أن أياً من أولئك المفكرين المعاصرين لم يعتبر العرق أو السلالة أحد عوامل تشكّل الأمة، ناهيك عن اعتبارها أهمها، لا بل سيجد من يراجع كتاب "التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي" (دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985)، لشيخ المؤرخين العرب عبد العزيز الدوري، أن الفصل الذي يتناول فيه مقولات علماء العرب وفلاسفتهم في القومية العربية في العصر العباسي والعصور الوسطى (ص: 99-112) يتضمن عشرات المقننات والشواهد التي تثبت أن المفكرين العرب، القدامى أيضاً، بنوا الفكرة القومية على أساس من اللغة والثقافة والجغرافيا، لا على أساس العرق أو السلالة، والحقيقة أن المفكر القومي الوحيد الذي يتناول "المزيج السلالي" المميز و"شكل الجمجمة"، إلخ... كأحد عوامل تشكّل الأمة هو أنطون سعادة (انظر المحاضرة الخامسة من كتاب "المحاضرات العشر")، لكن سعادة، على أهميته وأهميته مساهماته على أكثر من صعيد، لم ينظر للقومية العربية بطبيعة الحال، بل لما اعتبره "أمة سورية" رآها قائمة على أساس الجغرافيا أولاً، جغرافيا الهلال الخصيب، لا على العرق.

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

الغريب طبعاً فيمن يهاجمون "عنصرية" القومية العربية المزعومة، من دون أي دليل علمي، أتهم يتخذون من تلك التهمة المغرضة والجاهلة، في أن معاً، ذريعة لممارسة الاستعلاء على القومية العربية، وصولاً لإنكار وجود الأمة العربية بذرائع شتى، ومحاولة تجريم الانتماء إلى المدرسة القومية العربية والنيل من تياراتها الفكرية المختلفة، وانتهاءً بتبني نزعات شعوبية ظاهرة أو مستترة تسوّغ الاحتلالات الاستيطانية الإحلالية لتضفي عليها مسحة من "حق الأمم في تقرير مصيرها"، كما في حالة كتلة المحتلين الغاصبين للأرض العربية في فلسطين أو في غيرها، أو لتضفي على الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي صفة "حضارية" أو "دينية". والأمثلة كثيرة، من تسويق الاحتلال العثماني إلى تسويق الآثار الديموغرافية للغزو اليهودي لفلسطين إلى تسويق التدخلات الغربية في بلادنا بذرائع قد تبدو متضاربة في الشكل سوى أنها تصب جميعاً في النيل من عروبة الأرض والإنسان انطلاقاً من كل زاوية ممكنة، والزوايا الأبرز للهجوم على الوجود القومي العربي اليوم تتمثل في المشروع الكردي في شمال العراق وسورية، وهو ما سنلتفت إليه تالياً.

حول حق الأمم في تقرير مصيرها في السياق الملموس

من حيث المبدأ، لا يمكن أن يُنكر من ينادي بوحدة وتحرير ونهضة العرب على غيرهم من الأمم حقها في إطلاق مشروع قومي خاص بها، ولا يمكن ولا يجوز لمن ينادي بتحرير الأمة العربية أن يعادي مثل ذلك الحق عندما تنادي به أمم غير العرب، لا سيما القومي الجذري الذي يناضل ضد الهيمنة والاستعمار ويربط نضاله القومي بنضال الشعوب والأمم المضطهدة، والذي يختلف نوعياً عن القومي الشوفيني في أنه يسعى لإنشاء منظومة دولية جديدة تقوم على الأخوة والتضامن بين الأمم، لا على استبدال مستغلٍ بمستغلٍ آخر أو استبدال الهيمنة الغربية بهيمنة عربية (حتى لو بدت فكرة الهيمنة العربية خارج نطاق الخيال في مرحلة التعثر والتراجع التي تنتاب مشروعنا القومي العربي حالياً).

نتمسك إذن بحق الأمم بتقرير مصيرها، وهذا ينطبق على الأكراد وعلى غيرهم، ولكن حق تقرير المصير ليس حقاً مطلقاً إذا أردنا استخدام التعبير اللينيني، فالحق في الطلاق لا يعني وجوب الطلاق على حد تعبير لينين، فهو مرهونٌ بشروط أهمها الميزان العام للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، وما إذا كان أي حراك انفصالي باسم "حق الأمم في تقرير مصيرها" يصب في مصلحة الإمبريالية أم في مصلحة إضعافها؟

ندكر أن لينين يقول في هذا الصدد: "إن مطالب الديمقراطية المختلفة، بما فيها حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها، ليست شيئاً مطلقاً، بل هي جزء من مجموع الحركة الديمقراطية (اليوم: الحركة الاشتراكية) العالمية. ومن الممكن، في بعض الحالات المعينة الملموسة، أن يناقض الجزء الكل، وفي هذه الحالة يجب نبذ الجزء" (من كتيب "خلاصة النقاش حول حق الأمم في تقرير مصيرها"، لينين، 1916، انظر الفصل السابع المعنون "ماركسية أم برودونية؟").

يتابع لينين في ذلك الفصل تفسير التناقض الظاهري بين موقف ماركس المؤيد للحراك القومي الاستقلالي للبولنديين والمجريين المناهض لروسيا القيصرية، وموقف ماركس المناهض للحراك القومي للتشيك والسلاف الجنوبيين المدعوم من روسيا القيصرية، بأن ذلك لم ينتج عن تخطيط أو مزاجية، بل عن موقف ثابت يقوم على ضرورة إضعاف تأثير روسيا القيصرية كحصن للرجعية في أوروبا (ويُشار أيضاً أن ماركس وإنجلز أيدوا استقلال إيرلندا عام 1870 لأنهما اعتبرا أن ذلك سوف يضعف من نفوذ أرسنقراطية الأراضي في بريطانيا نفسها؛ كذلك أيد لينين انتفاضة 1916 في إيرلندا، مع أن نفوذ الأرسنقراطية البريطانية كان قد اضمحل، لأنه كان حراكاً معادياً للإمبريالية البريطانية).

وقد اعتبر لينين في كتيب "خلاصة النقاش حول حق الأمم في تقرير مصيرها" الذي اقتطفنا منه أعلاه أن موقف ماركس هذا إزاء حق الأمم في تقرير مصيرها لم يستند لثابتٍ مطلق، بل لتشخيصٍ مرّنٍ للمصلحة العامة للنضال ضد الرجعية والإمبريالية في كل مرحلة على حدة. ويضيف لينين في هذا السياق أن الصراع التاريخي، إن كان قد نشب في عهد ماركس ما بين تأثير الرجعية القيصرية من جهة، والحركة الديمقراطية في أوروبا الغربية من جهةٍ أخرى، على تحرير أوروبا، فإنه بات يقوم في عهده (أي في عهد لينين) ضد نظام يتألف من خمس أو ست دول إمبريالية تضطهد كلٌ منها الأمم الأخرى.

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

ومن هنا يصبح السؤال: هل يخدم أي حراك قومي استقلالي بعينه، ضمن مجموعة الظروف السياسية المحددة، المصلحة الإمبريالية أم يناقضها؟ فإذا كان يخدم الإمبريالية ومصالحها، فمن البديهي أن نقف ضده، وإذا كان يضعف الإمبريالية، فمن البديهي أن نسانده وأن نقف معه، وهو المقياس الشفاف الذي ستعتمده إزاء أي حراك استقلالي أو انفصالي: هل يُضعف الإمبريالية أم يقويها؟

لنلاحظ أن الحديث يتناول هنا الحراك الاستقلالي الذي يعبر عن حق قومي مشروع من حيث المبدأ، فليبين يقول عملياً أن الثوريين يفترض أن يفقوا ضده إذا كان يخدم الإمبريالية في اللحظة الراهنة ولو كان مشروعاً من حيث المبدأ، وبالمقابل، يفترض الوقوف مع الحراك الاستقلالي المناهض للإمبريالية ولو كانت قيادته رجعية. فلننظر كيف يصيغ العم ستالين تلك المسألة في كتابه "أسس اللينينية": "إن الصفة الثورية للحركات الوطنية، في ظروف الاضطهاد الاستعماري، لا تستلزم أن يكون للحركة برنامجاً ثورياً أو جمهورياً، ولا أن يكون لها أساس ديموقراطي، فنضال الأمير الأفغاني في سبيل استقلال أفغانستان هو، من الناحية الموضوعية، نضالٌ ثوري، رغم الطابع الملكي لمفاهيم الأمير وأنصاره، لأن هذا النضال يضعف الاستعمار ويفكك أركانه ويقوضها، في حين أن نضال الديموقراطيين "الأشواوس" و"الاشتراكيين" و"الثوريين" والجمهوريين من أمثال (فلان وفلان وفلان - شخصيات "معارضة" في دول استعمارية - إ.ع.) أثناء الحرب الاستعمارية، كان نضالاً رجعياً لأن نتيجته كانت تزيين وجه الاستعمار، وتثبيت أقدامه وتحقيق انتصاره" (من فصل "المسألة القومية" في كتاب "أسس اللينينية" لجوزيف ستالين).

البوصلة واضحة إذن، فالحراك القومي المناهض للإمبريالية نسانده، ولو لم يكن من لونا، والحراك القومي الذي يصب في جيب الإمبريالية نناضه، ولو كان محقاً من حيث المبدأ، فما بالكم بالحراك الذي تدعمه الإمبريالية والصهيونية صراحة؟! وما بالكم إن لم يكن محقاً من حيث المبدأ؟! في مثل تلك الحالة، هل يحتاج الأمر للكثير من الجهد الذهني، بالنسبة لأي مناهض مخلص للإمبريالية، ليصل لاستنتاج واضح حول الموقف الصحيح منه؟

الدعم الإمبريالي والصهيوني للحركات الانفصالية في البلدان العربية

المشكلة أن الدعم الإمبريالي والصهيوني للحركات الانفصالية في البلدان العربية، من جنوب السودان إلى شمال العراق وسورية، واضح وضوح الشمس التي تزين العلم الكردي، حتى لو غرس المرء رأسه في الرمال ليتفادى مشاهد التلويح بالأعلام الصهيونية في تظاهرات التأييد لانفصال الأكراد من أربيل إلى ألمانيا. فليس هنالك من تساؤل إذن إن كان الحراك الكردي يصب في جيب الإمبريالية أم لا في المرحلة التاريخية الراهنة، ويتميز الحراك الكردي في شمال العراق بأنه كان مدعوماً من الصهيونية والإمبريالية وشاه إيران منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأنه اليوم مدعوم من الصهيونية مباشرة وعلناً أكثر من ذي قبل، اقتصادياً وعسكرياً واستخبارياً وسياسياً، فهو ليس دعماً موضوعياً بالمعنى العام، بل تعاون حثيث ومعتمد ومكشوف مع الصهيونية، وثمة مؤشرات على أنه مدعوم من الرجعية الخليجية في سياق مناكفتها مع إيران وسورية من جهة، ومناكفتها مع المحور الإخواني القطري-التركي من جهة أخرى، لكن تلك مسألة سياسية راهنة لن نغرق فيها هنا، والأساس يبقى الدعم الإمبريالي والصهيوني.

بهذه البساطة تسقط أي حجة مؤيدة للحراك الانفصالي الكردي في الظرف الراهن من وجهة نظر مناهضة الإمبريالية والصهيونية، لكن الصورة لا تقتصر على هذه الجزء من المشهد، لأن السياق الأعم لذلك الدعم هو مشروع "الشرق أوسطية" القائم على تفكيك البلدان العربية، لا سيما الكبيرة منها، وعلى محو الهوية الحضارية لبلادنا، مما يتطلب إثارة كافة أنواع النعرات والنزعات الانفصالية سواء بذرائع عرقية أو طائفية أو جهوية أو عشائرية، من المغرب العربي إلى اليمن، والصهيونية تستفيد مباشرة من مثل تلك الحركات وتدعمها، لكن سياقها العالمي يتمثل بنزعة العولمة (أي مصلحة الشركات متعددة الحدود) في إضعاف الدول المركزية وتعزيز مشاريع "الفرلة" و"اللامركزية" والانفصال، لا سيما في الدول المستقلة التي تمنع أو تقاوم الهيمنة الإمبريالية، فالسياق هنا لا يعبر عن "نضال قومي من أجل نيل حق تقرير المصير"، بل يعبر عن أجندة إمبريالية وصهيونية بادية للعيان. وبناءً على المقياس نفسه الذي يجعلنا نرفض الانفصال في الحالات السابقة، من الطبيعي أن يدعم مناهضو الإمبريالية انفصال اسكتلندا عن المملكة المتحدة مثلاً، وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، وحقوق الصين في جزر وممرات بحر الصين الجنوبي، ووحدة أمريكا اللاتينية والوحدة الكورية ووحدة الأمة العربية كمشاريع تاريخية، وكل ما يمكن أن يؤدي عموماً لإضعاف الهيمنة الإمبريالية ونشوء عالم متعدد الأقطاب مما يتيح أفضل الظروف لتحقيق حق الأمم في تقرير مصيرها.

حول حق الأكراد بتقرير المصير

لكن مقياس مناهضة الإمبريالية لا يكفي وحده لتحديد ما إذا "حق الانفصال" و"تشكيل دولة مستقلة" مشروعاً من حيث المبدأ أم لا، إذ لا بد من التساؤل قبل ذلك: على أي بقعة أرض، وعلى حساب من، يُطرح مثل ذلك "الحق"؟ فلو أن أمةً غزت أمةً أخرى واحتلت أرضها وشردت شعبها أو جزءاً منه، وتمّ فرض مثل ذلك الاحتلال الاستيطاني الإحلالي كـ"أمر واقع" على مدى عقودٍ أو قرنٍ أو قرنين، هل يجوز عندها تبني "حق تأسيس دولة" للغزاة باعتباره مطلباً ديموقراطياً عاماً يعبر عن حق الأمم في تقرير مصيرها؟

للأسف، مع أن الجواب قد يبدو بديهياً وواضحاً، فإن ترجمته عملياً كموقف سياسي لم تكن دوماً موفقة، ومن ذلك مثلاً حالة الذين يتبنون "حق الشعب اليهودي بتقرير مصيره" على أرض فلسطين العربية، ومن يقدم "الصهيونية كحركة تحرر قومي". وقد يتفاجأ القارئ الكريم بمدى شيوع مثل هذه الرؤية المشوهة. انظر مثلاً التصريحات التي أدلى بها النائب د. عزمي بشارة عندما كان رئيس التجمع الوطني الديموقراطي في الأرض المحتلة عام 1948 في جلسة لجنة الانتخابات المركزية حين بُحثت شكاوى اليمين الفاشي بشطب ترشيحه وشطب خوض التجمع في الانتخابات، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 02/12/31، وقد جاء في بعضها: "أسألوني إذا كنت أعترف بحق تقرير المصير لإسرائيل أم أنني أعترف بها كتحصيل حاصل، مثلما يوجد عرب أقامت إسرائيل سلاماً معهم ولا يعترفون بحقها في تقرير المصير، بل يعترفون بها كتحصيل حاصل داخل اتفاق تسوية سلمية. كلا. أنا لا أعترف بإسرائيل كتحصيل حاصل في إطار اتفاق سلام، بل أنني أعترف بحق تقرير المصير"، ثم يتابع: "بعثت برسالة إلى الرئيس وإلى الـ120 عضو كنيست، ولا أعرف إذا قرأها أم لا، بأنني أعترف بحق تقرير المصير لليهود". أما "الصهيونية كحركة تحرر قومي"، فشعار لا يزال يتم الترويج له في الغرب لمن يبحث قليلاً عنه على الشبكة العنكبوتية بلغات أجنبية، أما التجسيد العملي له فهو الاعتراف بحق "إسرائيل" بالوجود، إذ ماذا يعني مثل ذلك الاعتراف المأفون سوى الاعتراف بمشروعية الصهيونية كحركة تقوم على تأسيس "وطن قومي لليهود في فلسطين"؟!

الأكراد طبعاً يختلفون عن اليهود في فلسطين بأنهم كانوا تاريخياً أحد شعوب المنطقة، فنحن لا نناقش حقهم بالوجود في المنطقة كما نناقش "حق" الغزاة اليهود بالتواجد في فلسطين، لكن هل يعطيهم ذلك الحق بالمطالبة بـ"حق تقرير المصير" على أراضي غزوها واحتلوها من الآشوريين والسريان (الذين يمثلون شعوباً عربية قديمة، كالأقباط والأمزيغ، كما تثبت كافة المراجع التاريخية الجادة التي نقدم ملخصاً لها في كتاب "أسس العروبة القديمة" الصادر عن دار فضاءات، عمان، 2012)؟ وهل يعطيهم تمددهم بالقوة الغاشمة على الأراضي العربية حقاً بالمطالبة بتقرير المصير فيها؟ ملاعب سيف الدولة الحمداني وأبي الطيب المتنبي صارت نهياً للأتراك والكرد. مذابح سيفو التي قتل فيها مئات الآلاف من السريان والكلدان والآشوريين على يد عشائر كردية بتحريض من الدولة العثمانية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى لم تكن فريدة من نوعها، فقد سبقتها مجازر ديار بكر وطور عابدين بين عامي 1896-1894 في ظل عبد الحميد الثاني، التي سبقتها مجازر بدر خان في النصف الأول من أربعينيات القرن التاسع عشر ضد الآشوريين في حكاري التي راح ضحيتها عشرة آلاف آشوري فيما تمّ بيع آلاف آخرين منهم في سوق النخاسة، ولو أردنا العودة إلى الخلف أكثر، لذكرنا أن الميديين الذين يتغنى بهم القوميون الأكراد في نشيدهم الوطني "نحن أبناء ميدس وكاي خسرو" هم من قضوا على الدولة الآشورية في نينوى عام 612 قبل الميلاد، وهو العام الذي يعتمده القوميون الأكراد كنقطة بداية لتقويمهم السنوي (مقابل الهجري أو الميلادي).

وكما سبق أن ذكرت في مقالة بعنوان "استفتاء كردستان العراق في سياق تاريخي واستراتيجي": "لا بد من التذكير إذن أن مناطق شمال العراق المسماة اليوم "كردستان العراق" بقيت آشورية وكلدانية وسريانية (أي عربية قديمة)، وعربية إسلامية، على مدى آلاف السنين قبل أن يبدأ الزحف الكردي إليها من جبال زاغروس والشريط التركي-الإيراني-العراقي في القرون المتأخرة ومنتصف القرن التاسع عشر، فأربيل ودهوك كانتا آشوريتين، وكركوك كانت سريانية، وقد بقيت كلها كذلك في ظل الفتح العربي الإسلامي، وقد تعرضت فيما بعد لحمالات غزو واحتلال استيطاني إحلالي لا تختلف كثيراً عما فعله الصهاينة في فلسطين أو المستعمرون البيض في القارة الأمريكية، ومنها الصفحات المسكوت عنها فيما تعرّض له السريان في ظلال المذابح ضد الأرمن في الحرب العالمية الأولى، برعاية الاحتلال التركي طبعاً، فتلك كانت الممهدات الحقيقية للمطالبة بـ"حق انفصال شمال العراق"! ولا يوجد أي أثر كردي تاريخي قديم في كل المنطقة المسماة "كردستان العراق" اليوم، إنما آثار عربية قديمة آشورية وكلدانية وسريانية تنتمي كلها لأرومة واحدة حضارياً."

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

«وصولاً للقرن العشرين، سيجد من يبحث على الشبكة العنكبوتية قليلاً أن الكتاب الإحصائي للعراق لعام ١٩٥٧، في صفحته رقم ٢٤٣، سيُظهر أن مدينة كركوك حتى ذلك العام كان ثلثها من الأكراد فحسب، أما لواء كركوك الذي كان يضم وقتها قرىً كردية إلى الشمال (ليست جزءاً من محافظة كركوك اليوم) فكان أقل من نصفه من الأكراد، رغم كل ما سبق من زحف وتمدد. فما لدينا هنا هو قصة احتلال استيطاني إحلالي تشبه «المناطق المتنازع عليها» فيها قصة المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية لنهر الأردن. لذلك فإن تماهي الكيان الصهيوني مع هذه الحالة هو تماهٍ ثقافي، يتجاوز المصلحة الاستراتيجية الراهنة بتفكيك البلدان العربية، كما أن تماهيه مع الولايات المتحدة هو تماهٍ ثقافي، كما ذكرت وزير الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين أولبريت حين مرة في التسعينيات.»

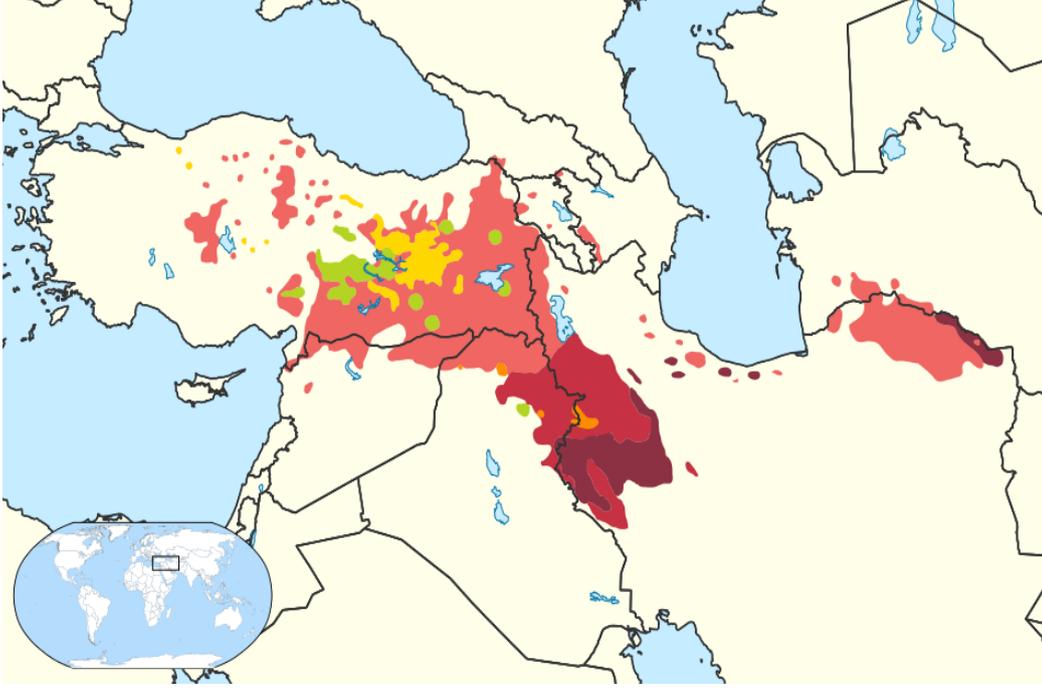
من الطبيعي إذن، بناءً على ما سبق، أن نؤكد على رفض التسليم بـ«حق تقرير المصير» في المناطق التي احتلتها الأكراد عنوةً من الأشوريين والكلدان والسريان (العرب القدامى) ومن العرب المسلمين، مع التأكيد على حقهم المبدئي بتقرير المصير في المناطق التي كانوا يتواجدون فيها أصلاً بين جبال زاغروس وهضبة الأناضول، ومعظمها يقع في تركيا الحالية بالمناسبة (بالإضافة للمناطق العربية في تركيا المحتلة تركيا أو كردياً)، ومن ثم في شمال إيران التي تقول المراجع التاريخية أنهم قدموا منها باعتبارهم من أرومة الأقوام الإيرانية (التي يقول البعض أن موجة من الأقوام الإندو-أوروبية اندمجت فيها في القرن العاشر قبل الميلاد) أصلاً، أما انزياحهم باتجاه شمال العراق وشمال سورية، وتمددهم الجديد في السنوات الفائتة باتجاه وسط العراق ووسط سورية، فجاء إما نتيجة الغزو والمذابح التي مارسوها، أو نتيجة الاضطهاد القومي الذي تعرضوا له من قبل الأتراك خصوصاً التي لا يزال يعيش ٥٦٪ من أكراد العالم فيها، وفي الحالتين، يمكن التفاهم معهم على حقوق مواطنة متساوية في بلادنا، مع التأكيد على حقهم بالانفصال في المناطق التي يثبت تاريخياً أنها موطنهم التاريخي، ضمن الشرط العام لحق الانفصال في الفقرات الواردة أعلاه، شرط مناهضة الإمبريالية والصهيونية، والمصلحة العامة لحق الأمم في تقرير مصيرها التي تخضع مصلحة الجزء للكل، أما «تقرير المصير» في المناطق التي أخذوها منا بالقوة والدعم العثماني أو الشاهنشاهي قديماً أو الأمريكي حديثاً، فذلك ما لا يقبله عقل ولا منطق ولا كرامة قومية.

ونحن لا نضع كل الأكراد أو كل القوى الكردية في سلة واحدة بكل تأكيد، فمن المهم التمييز مثلاً، بناءً على هذا المقياس، بين حزب العمال الكردستاني في تركيا، حيث يمثل دفاعاً عن الحقوق القومية للشعب الكردي، وبين حزب العمال في سورية، حيث بات يمثل حالة تمدد بغطاء إمبريالي أمريكي، ومن المهم جداً فتح أبواب الحوار مع كل القوى والشخصيات الكردية المستعدة للتفاهم على أرضية العيش المشترك والاحترام المتبادل، فالعلاقة مع الشعب الكردي علاقة حوار تاريخي، لا علاقة إفناء متبادل أو صراع تناحري.

هل الأكراد أمة؟

من البديهي أن حق تقرير المصير يتعلق بالأمم، فلا بدّ من وجود أمة ابتداءً لكي نتحدث عن حقها بتقرير المصير. وقد سبق أن أشرنا أن اكتمال شروط وجود الأمة يتعلق بتوفر اللغة المشتركة، والرقعة الجغرافية المشتركة، والثقافة المشتركة، وهي العوامل التي ينشأ عنها تاريخ مشترك ووحدة مصير قومية مشتركة. وإذا كان المفكرون القوميون، العرب وغير العرب، قد اختلفوا في أهمية الوزن النسبي لكل من هذه العوامل، حيث أعطى بعضهم أهمية أكبر للغة المشتركة، فيما أعطى بعضهم الآخر وزناً أكبر للجغرافيا المشتركة، فإننا سنجد أن الأمة العربية، كيفما قلنا تعريف القومية، تنطبق عليها كافة شروط وجود الأمة من اللغة المشتركة إلى الرقعة الجغرافية المشتركة والمتواصلة إلى التاريخ المشترك والثقافة المشتركة والمصير القومي المشترك، باستثناء قصة «السوق المشتركة» التي يصرّ عليها بعض الماركسيين التقليديين، والتي سبق أن فندناها في العدد ٢٣ من مجلة «طلقة تنوير» تحت عنوان «قراءة في كتاب الماركسية والمسألة القومية لسنتالين» (عدد ١ نيسان ٢٠١٦).

النقطة أن الأمة العربية التي تكتمل شروط وجودها كأمة، أكثر بكثير من غيرها من الأمم، كثيراً ما يتعرض مشروعها القومي للتشكيك والتبخيس، فيما نجد أن الأكراد الذين يفتقدون للكثير من عوامل القومية يتلقى مشروعهم القومي الدعم والتبجيل.



ولا نريد أن نشكك بوجود أمة كردية، إنما نريد أن نستعرض مدى انطباق أهم عنصرين من عناصر وجود القوميات عليهم: اللغة المشتركة، والرقة الجغرافية المشتركة، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ووحدة مصير.

فعلى صعيد الانتشار الجغرافي (انظر الخريطة المرافقة)، سنجد أن الأكراد يتناثرون على شكل جزر ما بين خراسان في شمال شرق إيران على الحدود مع تركمانستان، وما بين أواسط شبه هضبة الأناضول، مع شذرات تمتد ما بين أرمينيا وغرب سورية.

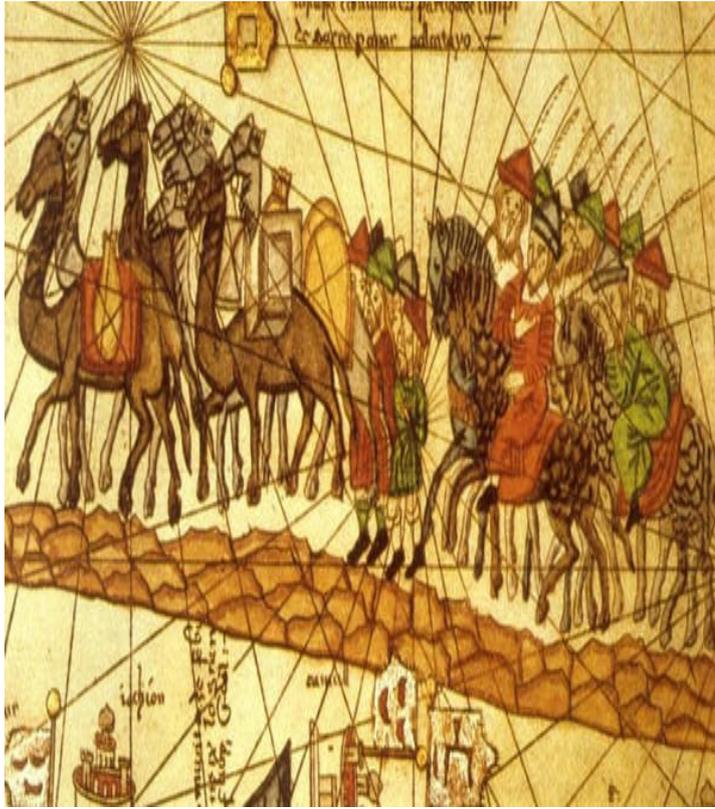
وعلى صعيد اللغة، لا توجد لغة كردية مشتركة، واللهجات الكردية ربما تجمع بينها قواسم مشتركة، لكن الفروق بينها تشبه الفروق ما بين الألمانية والإنكليزية، فهناك مثلاً اللغة الكردية الشمالية، أو الكرمنجية، وهي الأوسع انتشاراً، وتعتبر من عائلة اللغات الإيرانية، مثل البلوشية، وهي تكتب بالحرف اللاتيني في تركيا، وتعتبر لغة الأكراد في شمال شرق تركيا، وشمال شرق وشمال غرب إيران، وشمال العراق وشمال سورية، وهي تنقسم بدورها إلى خمس لهجات. وهناك بالمقابل اللغة الكردية السورانية، من عائلة اللغات الإيرانية أيضاً، وهي اللغة الكردية المعتمدة في غرب أذربيجان وفي شمال العراق، وهي اللغة التي كرسها الدستور العراقي في ظل الاحتلال لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وهي تكتب بالحرف العربي، وبعض الحروف الإيرانية، وهي اللغة التي يبيت فيها "تلفزيون كردستان" الذي يملكه "الحزب الديمقراطي الكردستاني" (البرزاني)، ويحاول أن يعممها على الحيز الكردي وأن يعمم نفوذه وتأثيره من خلالها، ويشكل هذا الصراع الثقافي الطابع (بين الكرمنجية والسورانية) أحد جوانب الصراع بين "الديموقراطي الكردستاني" و"العمال الكردستاني". وهناك بالإضافة إلى ذلك تنوعات من اللغة السورانية مثل الكرمنشاهي والأردلاني واللاكي، وهناك أقوام كردية الأصل تتحدث لغات مثل الظاظا والغوراني لا تعتبر كردية، إلخ... ولنلاحظ أننا لا نتحدث هنا عن فروق بين لهجات، كالفروق ما بين اللهجة الخليجية أو المصرية أو التونسية في اللغة العربية مثلاً، بل عن فروق أكبر بكثير، كالفروق ما بين اللغات الأوروبية اللاتينية أو أكثر.

بجميع الأحوال، كيف يمكن أن تنشأ ثقافة مشتركة ووحدة تاريخ بين أقوام لا يعيشون على رقعة أرض مشتركة ولا يتحدثون لغة واحدة؟! في الواقع، الأكراد هم بدو الجبال رعاة الماعز والغنم الذين ينتقلون ويغزون ويرتحلون، ما بين زاغروس وطوروس، حتى فرضت الحدود بين الدول عليهم نوعاً من الاستقرار، فتطورهم القومي ساعدته التجزئة، على عكس العرب الذين أعاقت التجزئة تطورهم القومي، وهم ليسوا أصحاب آثار حضارية، وكانوا يعملون تاريخياً كمرتزقة في كثير من الأحيان، وكأفة ضد المراكز الحضارية، كما هم دأب البدو الرحل في كل القوميات، وقد سبق أن تناولنا هذه النقطة بالذات، وكيف أعاقت التطور الحضاري عند العرب، في العديدين 38 و 39 من مجلة "طلقة تنوير"، حتى لا يتهمنا أحد بممارسة الاستعلاء الشوفيني على الإخوة الأكراد، سوى أن العرب أسسوا مراكز حضارية زراعية وصناعية ومدنية لم يسجل التاريخ مثلها عند الإخوة الأكراد.

ونترك للقارئ الكريم أن يحكم إذا ما كان الأكراد أمة أم لا، أم أمة في طور التكوين...

منبر حر: علينا كتابة «رأس المال» العربي

توفيق شومر



بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية لم يعد لرهط من اليسار العربي داعماً يسمح لهم بالمناوره والبقاء داخل العمل السياسي في الساحة العربية، ونظراً إلى أن هؤلاء لم يتزودوا بفهم نظري عميق لمعنى النضال الثوري ولمفهوم «خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء» فإنهم لم يدركوا أن التاريخ يفرض حراكاً جديلاً على الواقع يحتكم للعلاقات الطبقية والاجتماعية والسياسية الدولية والمحلية، وظنوا أنهم بدون هذا الداعم لا أمل لهم في الاستمرار، ولا سيما أن قاعدتهم الجماهيرية أقل من أن تسمح لهم بالاستمرار بقوة دفعهم الذاتية. إن قمع الأنظمة ليس بجديد على اليسار، ولكن هذا القمع يعم كل القوى الثورية والمعارضة، وبالتالي يجب أن لا نجعله شماعاً لأخطاء البعض.

ولكن قبل أن أطلق تعميمات عن هذا اليسار بشكل عام، يجب أن نؤكد بأن الواقع السياسي العربي معقد، كما أي واقع سياسي آخر في العالم اليوم، ويحتاج منا إلى الكثير من التآني قبل إصدار الأحكام أو اتخاذ المواقف. لكن هناك على الرغم من تعقد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم بعض المؤشرات التي يمكننا أن نرشدنا إلى الموقف الثوري الصحيح. وهذه المؤشرات على الساحة العربية تتمثل بالتالي: الموقف من الكيان الصهيوني والصراع العربي الصهيوني، الموقف من الدولة القطرية والوحدة العربية والموقف من العولمة المتوحشة والإمبريالية الأميركية. وبالتالي مهما كان التبرير الذي يسوقه أذعياء اليسار العربي للتحالف مع أميركا فإن موقفهم هذا يتناقض مع الموقف الصحيح والمرتبط بالمؤشر الثالث والذي يمكن تلخيصه بأن الموقف الثوري واليساري الصحيح ينطلق من العداة للإمبريالية العالمية وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية، ويدرك أن العولمة الحالية هي عولمة متوحشة تخدم مصالح رأس المال المالي فقط، ولا يمكنها أن تقدم أي شيء للمسحوقين في العالم سوى الدمار والموت.

المشكل الحقيقي أن بعض اليسار العربي لم يدرك المعادلة الثورية حقيقةً، ولا سيما ذلك اليسار الذي يوجد في دول معادية للإمبريالية ولكنها بالوقت نفسه تقمع القوى اليسارية. وهؤلاء يقولون إن الديمقراطية يجب أن تسبق الثورة، وإذا كان تحالفهم مع أميركا يساعد على تثبيت الديمقراطية في أقطارهم فهم مع هذا التحالف، ولو كان في الحقيقة يبعدهم عن الجماهير التي يقولون إنهم يمثلونها. بالتأكيد أن هؤلاء لم يقرأوا أي شيء عن الديمقراطية إلا ما تقدمه الأبواق الإعلامية التي تروج لديمقراطية الانتخابات على أنها هي الديمقراطية. الديمقراطية هي صيرورة لا يمكن أن تفرض على المجتمع من خارجه، بل يجب أن تكون مخاضاً للعلاقات الطبقية والاجتماعية في ذلك المجتمع. فإن فرض قانون ودستور ديمقراطي لا يؤدي إلى تطبيق الديمقراطية. ومن ناحية أخرى على اليسار الحقيقي والثوري أن يتبنى مفهوماً ثورياً للديمقراطية يتعدى ديمقراطية الانتخابات إلى ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية، وهذا النمط من الديمقراطية لا يمكنه أن يتحقق عبر الدبابات الأميركية لأن أميركا نفسها ليست ديمقراطية بهذا المفهوم، (ولا هي ديمقراطية حتى بالمفهوم الأيسر للديمقراطية الذي يتحدد بثلاثة أسس: الحرية المطلقة للرأي، حق الترشيح والانتخاب للجميع، وإمكانية تبادل السلطة؛ فأمركا تفشل اليوم عند الأساس الثاني لأن المواطن الأميركي العادي لا يتمكن فعلياً من الترشيح للانتخابات فهو لا يملك المال الكافي للحملات الانتخابية).

أما أن يُقال إن الدبابات الأميركية ستؤدي إلى تفكيك القبضة الحديدية للأنظمة «الفاشية» وبعدها ستكون هناك فرصة عبر التعامل مع الجماهير لطرد المحتل وإقامة حكم ديمقراطي، فهذا رهانٌ فاشل. فالمحتل لن يخرج ويسلم الحكم إلا لنظام فاسد يمثل ما لم يطرّد عن طريق المقاومة. والقوى المقاومة لن تتمكن من استقطاب الجماهير إلا إذا كانت بالفعل معادية للمحتل، وبالتالي فإذا كانت القوى اليسارية، كما في العراق، تقبل أن تعود على ظهر الدبابة الأميركية، فلن تقبل الجماهير أن تتعامل معها وستدرك بأنها ليست قوى مقاومة حقيقية. المأساة فعلاً بالنسبة إلى ما حدث في العراق بأنه لم يعطِ الدروس لبعض اليسار السوري. إذ ما زال بعضهم مستعداً للتعامل مع الأميركي على أرضية التبرير السابق الذي أثبت فشله.

أما عن القول بأنّ التحالف مع أميركا أسهل وأفضل من ترك الساحة لقوى ظلامية يمكنها أن تعيد المنطقة إلى ظلمات العصور الوسطى، فهذا بالفعل تبرير وقح، وعذر أقبح من ذنب. فإذا كان اليسار العربي غير قادر على التحدث بلغة الجماهير لاستقطابها بدلاً من القوى الدينية، فهذا لا يجعل التحالف مع الشيطان مبرراً. يجب على هذه القوى أن تتمكن من التأقلم مع واقعها ومن تقديم أطروحات يمكن للجماهير أن تتناغم معها في سبيل التغيير الفعلي للمجتمع العربي.

الإسلام السياسي وأميركا

بالتأكيد لم يكن رهان بعض اليسار على الأميركي في محله. ومن ناحية أخرى يجب أن لا نستغرب أي تحالف محتمل، سري أو معلن، بين قوى في الإسلام السياسي وأميركا. أما القوى الظلامية الإسلامية التي تعيث في الأرض فساداً فهي، وكما نعرف جميعاً، صنّعة الاستخبارات الأميركية والأصولية الوهابية السعودية، وإذا ما خرجت اليوم عن سيطرتهم في العلن، فإن السياسات المنفذة وبحكم الحكمة الفكرية التي أنشئت من خلالها هذه القوى تؤدي بالضرورة إلى خلق مناخات في العالم تفيد بشكل أساسي الإمبريالية العالمية والأميركية بالتحديد. لذلك فليس من الغريب مثلاً عندما يضعف اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأميركية أن يخرج «جهادي» أو تكفيري ليطلق تصريحات تؤدي إلى ارتفاع النسبة الانتخابية الداعمة لذلك اليمين في أميركا أو أوروبا الغربية.

السياسات الأميركية

هذه قضية معقدة أيضاً، فالمسألة لا ترتبط بعدم استقلال السياسة الأميركية عن السياسات «الإسرائيلية» بل ترتبط بمصالح الإمبريالية العالمية ومصالح الصهيونية العالمية المتوائمة مع بعضها البعض في المرحلة الحالية كما كانت منذ ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني. أما عن العلاقة بين الديمقراطية والاستقلال والتحرر، فهذا مقتل آخر للقوى الثورية. ففي السابق كانت حجة بعض المناوئين الديمقراطية، كما الحال مع مصر جمال عبد الناصر، بأنّ التحرر والاستقلال لا بد أن يسبقا التحول الديمقراطي. وهذا ليس بالضرورة دقيقاً، فالمسارات الثورية مسارات متوازية لا بد أن تسير وتتقدم جنباً إلى جنب، والديمقراطية هي بالضرورة إحدى هذه المسارات الرئيسية. ولكن لكل ديمقراطية معادلتها السياسية والاجتماعية والطبقية ونحن في الوطن العربي لم نكتب بعد معادلتنا الخاصة.

المخاض اليساري

هناك مخاض لا بأس به، لكننا نفتقد إلى العمق النظري المطلوب وإلى العلاقة الحقيقية بين الذين يستطيعون أن يقدموا هذا العمق النظري وبين القوى السياسية العاملة على الأرض. كما أن من يستطيع أن يقدم عمقاً نظرياً لا يتحاور حقيقة مع أقرانه فيبقى كلٌّ «يعني على ليله» ولا يقدم تراكماً يؤدي إلى فهم أفضل للواقع العربي الحالي.

أما الإجابة عن هذا السؤال، فالمأساة الحقيقية في اليسار العربي تكمن في اللغة التي يستخدمها هذا اليسار. فهي، إن شاء هذا اليسار أن يعترف بذلك أم لم يشأ، لغة تحتكم لتكوين اجتماعي سياسي طبقي آخر هو التركيب الاجتماعي الطبقي للغرب. وإذا ما أراد اليسار العربي الانفكاك عنها، لا بد له أن يقدم الفكر الثوري اليساري بلغة تفهمها الجماهير وتتعايش معها. عندما سأل الثوريون الروس ماركس أن يترجموا كتاب رأس المال إلى الروسية كانت إجابته:

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

وما حاجتكم أنتم لهذا الكتاب فهو يتحدث عن التطور في بريطانيا، عليكم أن تكتبوا رأسمالكم الخاص. ونحن العرب لا بد لنا من أن نكتب رأسمالنا الخاص عربياً بما يتناسب مع الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي نعيش وبلغته مفهومة. فإذا كانت أميركا اللاتينية قادرة على الاتكاء على الفكر البوليفاري في تطوير فكرها اليساري الخاص، فإن التراث العربي الإسلامي تراث غني جداً يمكننا أن نتكى على أكثر من نقطة فيه لننتقل إلى الفكر اليساري الثوري. أما على المستوى النضالي التحرري اليوم فالحل في رأيي يكمن في تشكيل أوسع جبهة معارضة ثورية تضم كل القوى اليسارية والقومية والإسلامية المتنورة التي تتفق على الثوابت السياسية المهمة والتي تنطلق من: رفض الكيان الصهيوني، المناداة بالوحدة العربية ورفض التجزئة القطرية، والمعاداة للإمبريالية وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية.

(كتب عام 2008)

شخصية العدد: المُحرر سيمون بوليفار

نسرین الصغير



سيمون بوليفار هو رمز التحرر والمشروع الوحدوي الأمريكي الجنوبي. ولد في فنزويلا وبالتحديد في كراكاس 24 تموز 1783 وتوفي في 17 كانون الأول 1830. اعتُبر سيمون مثالا ونموذجاً للمحرر الوطني ورمزاً للوطنيين، كما اعتُبر جمال عبد الناصر متمماً لخط سيمون بوليفار في الوطن العربي، وهنا لا نتعجب عندما قال حفيد بوليفار هوغو شافيز أنه ناصري لأن عبد الناصر يعتبر محرر الوطن العربي، لا سيما مصر، من عبودية المملكة التابعة لبريطانية وكان يعمل على مشروع وحدوي قومي عربي للتحرر من الاحتلال الغربي من الجزائر لفلسطين ولليمن، كما قام بوليفار بتحرير (كولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبيرو وبوليفيا).

أسس بوليفار كولومبيا الكبرى على طريق توحيد الجزء الجنوبي من القارة التي أطلق عليها "جورج واشنطن" اسم "أمريكا اللاتينية"، ومن هنا ينبع غضب الوطنيين في أمريكا الجنوبية من هذه التسمية لأنهم يعتبرونها تسمية المحتل لبلادهم، تماماً كما في وطننا العربي عندما تم إطلاق مصطلح "الشرق الأوسط" على بلادنا لطمس الهوية القومية العربية، فلا يمكن لوطني من أمريكا الجنوبية أو من الوطن العربي أن يسمح لمثل هذه التسميات بالرواج بين أبناء الوطن الواحد.

درس بوليفار الفلسفة وتأثر بجان جاك روسو خصوصاً الذي ترك أثراً عميقاً في شخصيته، وسافر بوليفار في مطلع

شبابه إلى فرنسا والتقى بالعالم الألماني اسكندر هومبولت الذي كان دائم الحديث معه وزرع في نفسه فكرة واعتقاد أن المستعمرات الإسبانية في حالة استعداد للتحرر، وتأثر أيضاً بشخصية نابليون بونابرت في فرنسا عندما أطاح بالحكومة الإسبانية واعتبرها بوليفار علامة أو مؤشراً له بإمكانية تحرير كولومبيا الكبرى من الاحتلال الإسباني، وأخذ عهداً على نفسه وأقسم على تحرير أمريكا الجنوبية من الاحتلال الإسباني.

عاد بوليفار إلى فنزويلا عام 1807 وهو ابن الرابعة والعشرين من العمر وبدأ بتنظيم اجتماعات وطنية عديدة للتخطيط ضد السلطات الإسبانية التي كانت آنذاك تحتل وطنه، وفي 19 نيسان تمكّن بإرادته وإرادة من معه من الإطاحة بالحاكم الإسباني فنسيت دي امبران وأقام حكماً عسكرياً.

وتمّ إعلان استقلال فنزويلا عام 1811 فانخرط بوليفار بعدها بالجيش تحت قيادة فرانسيسكو ميراندا وأصبح عقيداً ثم عميداً، لكن إسبانيا استمرت في محاولاتها لإعادة السيطرة على فنزويلا، فشنت هجوماً مضاداً مما دفع ميراندا لتوقيع هدنة مع الإسبان عام 1812 مما جعل بوليفار يعتبر تلك الهدنة استسلاماً وانتقل بعدها إلى كارتاجينا في غرناطة الجديدة التي أصبحت فيما بعد تعرف بـ (كولومبيا).

كان بوليفار يعتبر الانقسام والتجزئة التي تعاني منها أميركا الجنوبية السبب الرئيسي الذي أعادها للاحتلال والعبودية، وأنه لا خلاص لها منهما إلا بالوحدة في وجه المحتل، فتجاوب معه شعب غرناطة ومع أفكاره وتمّ تعيينه قائداً لحملة هدفها تحرير فنزويلا.

العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

لم تستمر غربة بوليفار عن كراكاس طويلاً ففي عام 1813، وبعد ست معارك ضارية قام ومن معه بها ضد الإسبان، عاد بوليفار منتصراً إلى كراكاس وهنا أصبح الشعب يعتبره منقذاً للبلاد، وحصل بعدها على لقب "المُحرّر".

أسس حكماً قوياً وصلباً واعتبره البعض دكتاتورياً لأنه اعتبر من يخالفه الرأي في مرحلة التحرر خادماً لمشروع الاحتلال، فأنزل أحكاماً قاسية بمن عارضه، وهنا نشأت حرب أهلية، والتاريخ يعيد نفسه فاليوم تعاني فنزويلا من المشكلة نفسها إذ يعتبر البعض مادورو دكتاتوراً بزعم أنهم يبحثون عن "الحكم الديمقراطي" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الديموقراطية والدكتاتورية في الحكم لا تخدم إلا من أصدر هذه المصطلحات وهذه التسميات فكل رئيس يحمل مشروعاً وطنياً استقلالياً نرى كمّاً هائلاً من التسميات ينزل عليه مثل الدكتاتوري والقاتل إلخ...، فتشويهه وشيطنة الأنظمة الوطنية مهمة يقوم بها كل خادم لأعداء الوطن، فسيمون بوليفار لم يحمل في صدره وعقله إلا مشروعاً وطنياً قومياً تحريراً وحدوياً نهضوياً في وجه أي محتل لوطنه.

كل هذا التشويه لم يمنع بوليفار من الاستمرار في مسيرته فقام بالتواصل مع ثوار السهول الذين انضموا إليه، وفي ربيع 1819 قاد حملة لضرب القوات الإسبانية في غرناطة الجديدة (كولومبيا)، ويعتبر هذا الهجوم من أكثر الحملات العسكرية جراءة؛ إذ قام جيش صغير مكوّن من 2500 رجل سلكوا طريقاً صغيراً ووعراً في جو مطر وقطعوا بحيرات وجبال للوصول إلى هدفهم وكان المحتل يعتبر تلك الطريق ميتة، أي من المستحيل عبورها، لكن لم يعلم أن إرادة وإصرار الثوار على تحرير بلادهم جعلتهم يسرون فيه كأنهم يتمشون في سهل لتحرير أرضهم.

فعلاً وبعد هذه المعركة وغيرها قامت القوات الملكية بالاستسلام لبوليفار، وتمّ إعلان جمهورية كولومبيا الكبرى وانتخب بعدها رئيساً عسكرياً لها، لكن استمرت الحرب عليه وأطلق عليه بعدها الرئيس العسكري الدكتاتوري، وتضمّن هذا الحكم فنزويلا وكيكو (الإكوادور) وغرناطة الجديدة (كولومبيا)، وكانت فنزويلا وكيكو لا تزالان تحت السيطرة الإسبانية، وهنا شعر بوليفار بضرورة استمرار الثورة وحمية تحرير كامل أميركا الجنوبية فعاد لمجابهة القوات الملكية وحرر كراكاس في حزيران 1821 والإكوادور في أيار 1822 وبذلك تمّ تحرير جمهورية كولومبيا بالكامل، لم يبقَ في يد المحتل إلا البيرو والتي تمكّن بوليفار من تحريرها في كانون الأول من عام 1824 باستثناء القسم الأعلى منها، الذي حرره مساعده بعد عام فقط، حيث تمّ اطلاق اسم بوليفيا عليها تيمناً ببوليفار، وبقيت تحمل اسم بوليفيا حتى يومنا هذا.

وفي عام 1826 أقام بوليفار المنتصر على المحتل تحالفاً بين دول أميركا الجنوبية لكي تبقى موحدة وصلبة في وجه أي محتل، ووُقعت إثر ذلك معاهدات بين كولومبيا والبيرو وأميركا الوسطى والمكسيك، التي اتخذت قراراً فيما بينها بإنشاء جيش وأسطول مشتركين، وتعهدت بأن تحلّ جميع مشاكلها بالتحكيم.

في مطلع العام 1827، دبّ الخلاف بين غرناطة الجديدة وفنزويلا فأصلح بوليفار الوضع، إلا أنّ فنزويلا ما لبثت أن انفصلت عن كولومبيا في شتاء 1829، فأصيب بوليفار باليأس وغادر البلاد.

كان لبوليفار أثرٌ في الحركات التحررية العربية وكان لتاريخه النضالي إرث وتاريخ يدرس في وطننا العربي، تمّ إنشاء ميدان في مصر يحمل اسم سيمون بوليفار، ويوجد له تمثال فيه وهو أحد أهم وأشهر عشر تماثيل في مصر وبالأخص في حي جاردن سيتي في القاهرة، وهو مصنوعٌ من البرونز ويبلغ وزنه 500 كيلوغرام وارتفاعه 2.3 متراً، وقد قام بعمله النحات الفنزيولي كارملو تباكو افتتح التمثال في 11 شباط 1979، وقد حضرت الافتتاح زوجة رئيس فنزويلا دونا بلانكا رودريغز ده پريز، التي أتت للقاهرة خصيصاً للمناسبة.

ولم تنسَ فنزويلا ما قامت به مصر عبد الناصر من تخليدٍ للمُحرر الفنزيولي سيمون بوليفار، فقامت وزارة الخارجية في كراكاس بإزاحة الستار عن النصب التذكاري للرئيس جمال عبد الناصر وسط العاصمة الفنزيولية كراكاس في 13 حزيران 2013 والذي سبقه وضع تمثال للمناضل عبد القادر الجزائري الذي اعتبرته فنزويلا من صارع الاحتلال الفرنسي في الجزائر، فقامت بتشييد نصبٍ تذكاري له تخليداً لذكراه.

الصفحة الثقافية: مسرح جواد الأسدي

طالب جميل



جواد الأسدي فنان ومؤلف ومخرج مسرحي عراقي قدير، من مواليد مدينة كربلاء عام 1947 وخريج أكاديمية الفنون الجميلة قسم المسرح ببغداد عام 1971 وحاصل على دكتوراه من معهد أليتز في بلغاريا، كما درس في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق، وهو صاحب سجل طويل وحافل بالأعمال المسرحية المهمة المنبثقة عن نصوص لأعظم المؤلفين في العالم.

هو الكربلائي العاشق للمسرح والمنهمك والمشتغل على أدق التفاصيل، صاحب التجربة الطويلة على مسارح العواصم، الرحالة الذي حيثما حلّ أراد توطين المسرح وتخليده، صاحب التجربة الإبداعية العميقة المسافر دائماً في أغوار الخشبة، المُلهِم والمُلهَم والمخلص لمساره الفني رغم قساوة الواقع أحياناً والحصار الذي يتعرض له كثير من المبدعين العرب.

تأثر الأسدي في طفولته بالطقوس الكربلائية في أيام عاشوراء فكان يراها حالة مسرحية شعبية مستمدة من معاناة الحسين بن علي، وكانت تشكل له مصدر إلهام مسرحي ومحاولة ميلودرامية بدائية للتعبير عن موته التراجيدي، فقد وصف كربلاء في إحدى حواراته التلفزيونية بأنها تشبه جحيم دانتي لذلك فهو يحلم بتقديم هذا الموروث بعيداً عن ضيق الأفق المذهبي وتقديمه على أنه مصدر للتوير وليس للتشدد الديني والإنغلاق والتطرف.

ولأن لكل مخرج مسرحي مدرسته الخاصة وأسلوبه الإخراجي الخاص به فإن لجواد الأسدي مدرسته وفلسفته الخاصة في الإخراج التي تعتمد على التقشف في العرض والابتعاد عن البهرجة والاستعراض الذي يعتمد على الكلمات التي لا تحمل أي أفكار، والانطلاق من الشعر في رسم الصورة على الخشبة والحوار المونودرامي، فهو يعتمد في معظم عروضه على الحوار الشعري، ويترك للشخصية الدرامية الغوص بمعاناتها مطلقاً لها العنان لتبوح عما في داخلها كما يعمل على تطوير قدرات الممثل وتفجير طاقاته، ولديه قدرة عالية على خلق حالة مسرحية لأذعة من خلال استنهاض شخوصه وأدواته وأسلوبه الجمالي وموهبته الفذة.

يستطيع جواد الأسدي نقل ما يدور في حياتنا اليومية إلى الخشبة، وعندما يدير عمله المسرحي يتحول إلى أكثر من مخرج فيصبح كاتباً وموسيقياً وممثلاً، ويتحوّل لاحقاً إلى مشاهد شغفه الأول المسرح، ولا تكاد تخلو مسرحياته من هموم ومعاناة الشعب العربي، لأن مهمة المسرح الحقيقية أن يطرح الأسئلة وأن يستفز الذاكرة ويحفز العقل على ما يدور من حوله.

تنقل الأسدي ومشروعه المسرحي في عدة مدن وعواصم عربية (دمشق، بغداد، عمان، بيروت، مراكش، الشارقة، وغيرها)، وعمل لمدة (14) عاماً مع المسرح الوطني الفلسطيني في دمشق في محاولة منه لكي ينفذ غبار الصراخ واللهاث خلف الخطاب المضلل عن المسرح الفلسطيني، ومعه تغيرت ملامح المسرح الفلسطيني الذي قدّم فيه أعمالاً في غاية الروعة والجمال، إلا أنه يرى دائماً أن دمشق هي المدينة الوحيدة التي أسرته ومنحته كل حلمه وكل السحر لكي يكون مخرجاً مسرحياً لامعاً.

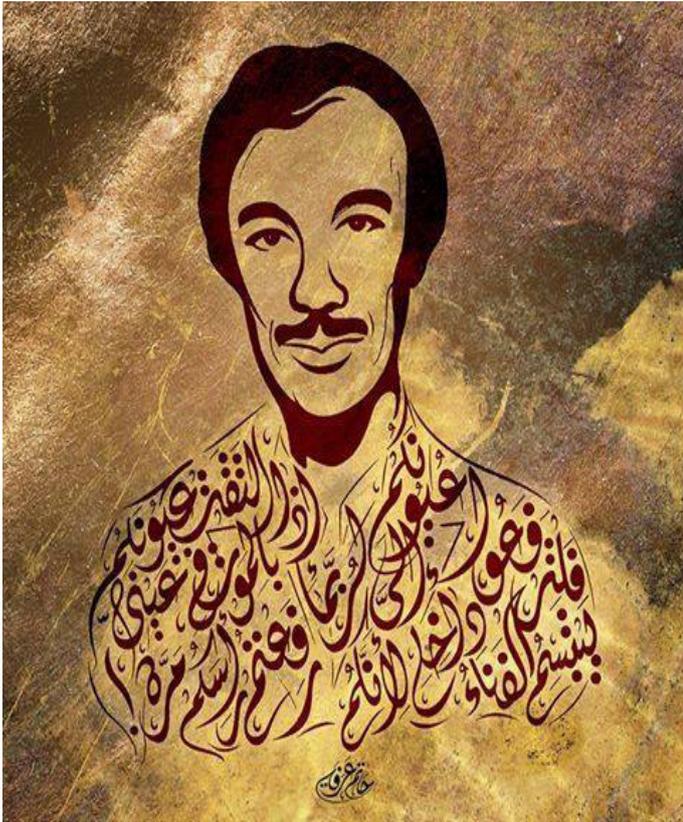
العدد رقم (41) صدر في 1 تشرين الأول عام 2017 للميلاد

أخرج العديد من المسرحيات أهمها مسرحية (العائلة توت) للهنغاري شتيفان أوركني، ومسرحية (راس المملوك جابر) لسعد الله ونوس والتي قدمها أيضاً بلغة وممثلين إسبان، و(تفاسيم على العنبر) المستوحاة من نصوص تشيخوف، و(حمام بغدادي) التي نالت شهرة كبيرة وكانت من بطولة الفنانين السوريين فايز قزق ونضال سيجري، كما قدم أعمالاً أخرى مثل (خيوط من فضة، ثورة الزنج، الحفارة، المجنزرة (ماكبت)، الاغتصاب، الخادمتان، نساء الساكسفون)، وقدم الأسدي بعض المؤلفات والكتب المسرحية منها (المسرح والفلسطيني الذي فينا، جماليات البروفة، مرايا مريم، انسوا هاملت، خشبة النص، العاشورانيون، الأم ناهدة الرماح، الموت نصاً، المسرح جنتي).

خاض جواد الأسدي في العام 2007 تجربة تأسيس مسرح في بيروت وهو (مسرح بابل) قدم من خلاله عروضاً مسرحية مهمة علقت في أذهان الجمهور ورواد هذا المسرح وفتح الباب لكثير من الشباب العرب لتقديم عروضهم، إلا أنه بعد مرور حوالي تسع سنوات اضطر لإغلاق المسرح بعد أن أصيب بخيبة أمل جراء قلة الدعم من القطاعين العام والخاص وعدم الاهتمام بالشأن الثقافي وترك المبدعين لوحدهم يصارعون من أجل البقاء ومن أجل لقمة العيش وهو حال المبدعين العرب في أغلب الدول العربية وبسبب تدني الذائقة العامة وانحدار المعايير الجاذبة للمتفرج. يرى جواد الأسدي بأن أحد الأسباب الحقيقية التي دعت له لإمتحان المسرح هي فكرة الحرية على خشبة حيث أنك تستطيع أن تقول كل شيء وأن تسقط فكرة التابو من دون خوف أو تردد، وهذا ما جعله مخرجاً مسكوناً بهاجس الإبداع ونقطة مضيئة في عالم المسرح العربي وعلامة فارقة وصاحب بصمات إخراجية عميقة على المسرح العربي، حيث استطاع بناء وصناعة تاريخ مسرحي جميل مستمد من نصوص لأعظم المؤلفين المسرحيين في أوروبا والوطن العربي، وسعى لتكريس ما هو جميل وحقيقي على خشبة.

قصيدة العدد: أمل دنقل، لا تصالح

إعداد: معاوية موسى



ولد الشاعر أمل دنقل في عام 1940 في قرية القلعة، بمحافظة قنا في صعيد مصر، وبعد أن أنهى دراسته الثانوية هناك، انتقل إلى القاهرة، والتحق بكلية الآداب، لكن مطالب الحياة أجبرته على الانقطاع عن التحصيل الجامعي فعمل موظفاً بالحكومة، ولطالما ترك عمله منصرفاً إلى كتابة الشعر.

دفعته نزعة العروبية إلى مخالفة كل معاصريه من الشعراء المجددين: فلئن ظهرت في شعرهم الكثير من تأثيرات الميثولوجيا الغربية، والأساطير اليونانية بوجه خاص، فلقد تميز شعر أمل بالتحامه المباشر بالتراث العربي، وتناصه المفعم بالدلالات معه.

يعتبر أمل دنقل من جيل الشباب الذي نشأ في حضن ثورة يوليو المصرية، وأحلام الناصرية في التحرر والوحدة والتطور والعدالة. وقد انتهى به انتمائه العربي إلى صدمة ساحقة، ككل جيل ذلك الزمان، حين انكسرت أحلام ناصر والعرب بخسارة مصر في حرب يونيو 1967. وعبر عن ذلك في قصيدته الرائعة: "البكاء بين يدي زرقاء اليمامة"، وما تلاها من شعره.

شاهد أمل دنقل بعينه نصر أكتوبر العظيم سنة 1973، وشاهد كيف تمّ تضييع ثمار ذلك النصر، بالاتصالات السرية التي تواترت خلال الحرب وبعدها بين النظام السياسي المصري والعدو الصهيوني، وتنبأ بأن كل ذلك سائق إلى نوع من المصالحة بين حكومة مصر وعدو الأمة العربية، فصرخ صرخته القصيدة: "لا تصالح" في شهر تشرين ثاني 1976 قبل زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيست بحوالي عام.

تحولت هذه القصيدة إلى مانفستو رفض شعبي عارم، ضد زيارة السادات للقدس وضد المفاوضات مع "إسرائيل" وضد كامب ديفيد، حتى صارت الجماهير المصرية تهتف بها في تظاهراتها، ضد النظام السياسي المصري طوال عهد السادات وما تلاه.

أصيب بالسرطان، وكافحه بنبل وإصرار مدة تقارب السنوات الأربع. وقد ظهر أثر ذلك في مجموعته الشعرية "أوراق الغرفة 8"؛ تلك المجموعة التي سماها على اسم غرفته في المعهد القومي للأورام. وهكذا يتضح أن المرض لم يستطع أن يوهن من عزيمة هذا الصعيدي العروبي العنيد، حتى وصف الشاعر العربي المصري أحمد عبد المعطي حجازي الصراع بين الشاعر والسرطان بقوله: "إنه صراع بين متكافئين: الموت والشعر".

وأخيراً أن للمسافر أن يصل إلى بيته. ووصل أمل فعلاً إلى بيته بدار الحق في 21 أيار 1983. لتنتهي معاناته وتناقضاته، مع كل ما يحيط به من وقائع، ظلّ يحاربها إلى اللحظة الأخيرة.

من القصيدة:

(1)

لا تصالح!

ولو منحوك الذهب..

أترى حين أفقاً عينيك

ثم أثبتت جوهرتين مكانهما..

هل ترى..؟

هي أشياء لا تشتري..:

ذكريات الطفولة بين أخيك
وبينك،

حسكماً - فجأةً - بالرجولة،

هذا الحياء الذي يكبت
الشوق.. حين تعانقه،

الصمتُ - مبتسمين - لتأنيب
أمكما..

وكانكما

ما تزالان طفلين!

تلك الطمأنينة الأبدية
بينكما :

أنَّ سيفانٍ سيفك..

صوتانٍ صوتك

أنتك إن متَّ:

للبيت ربُّ



لا تصالح
ولو منخوك الذهب
أترى حين أفقأ عينيك
ثم أثبت جوهرتين مكانهما..
هل ترى..؟؟
هس أشياء لا تشتري..



إبراهيم

وللطفل أب

هل يصير دمي -بين
عينيك- ماء؟

أتنسى ردائي الملطخ ..

تلبس -فوق دماي- ثياباً
مطرزةً بالقصب؟

إنها الحرب!

قد تثقل القلب..

لكن خلفك عار العرب

لا تصالح..

ولا تتوخَّ الهرب!

(2)

لا تصالح على الدم.. حتى
بدم!

لا تصالح! ولو قيل رأس
برأسٍ

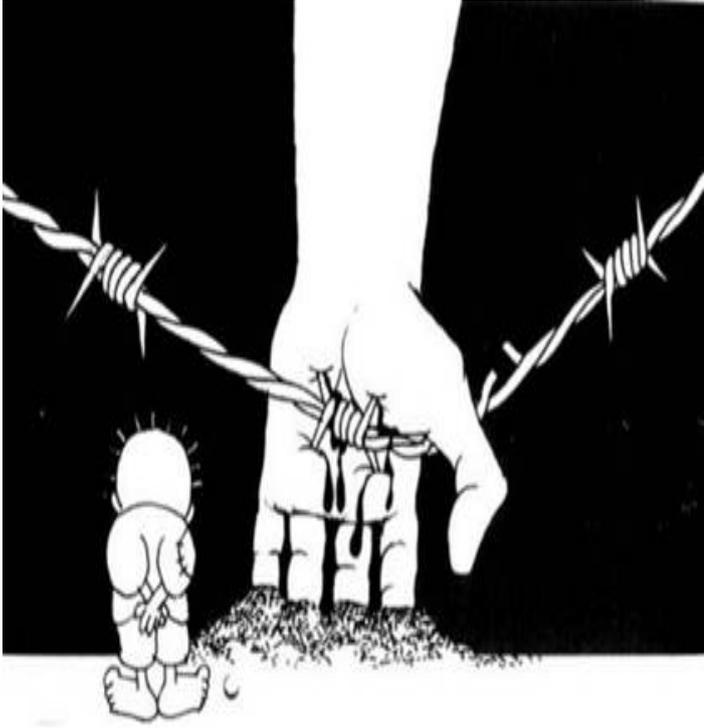
أكلُّ الرؤوس سواً؟

أقلب الغريب كقلب أخيك!؟

أعيناه عينا أخيك!؟

وهل تتساوى يدٌ.. سيفها
كان لك

بيد سيفها أتكلك؟



سيقولون:

جنناك كي تحقن الدم..

جنناك. كن -يا أمير- الحكم

سيقولون:

ها نحن أبناء عم.

قل لهم: إنهم لم يراعوا
العمومة فيمن هلك

واغرس السيف في جبهة
الصحراء

إلى أن يجيب العدم

إنني كنت لك

فارساً،

وأخاً،

وأباً،

وملك!

كاكاتور العدد



انتهى العدد